



أثر المديونية الخارجية على النمو الاقتصادي: دراسة تحليلية قياسية لحالة

الجزائر (2000-2015)

The impact of external debt on economic growth: a analytical econometric
(study for the case of Algeria(2000-2015

عيساني العازم (*)

المدرسة العليا للتجارة، الجزائر

Aissani.laremkesbia@gmail.com

أ.د. محمد ناصر ثابت

المدرسة العليا للتجارة، الجزائر

thabetmdnasser@yahoo.com

تاريخ النشر: 2019/03/15

تاريخ الإيداع: 2019/02/04

الملخص:

تهدف هذه الورقة البحثية لدراسة أثر المديونية الخارجية على النمو الاقتصادي في الجزائر، خلال الفترة الممتدة بين (Q1 2000 : Q4 2015)، لتحقيق ذلك، سنتناول بعض الدراسات ذات الصلة بالموضوع، الإطار النظري لأثر المديونية الخارجية على النمو الاقتصادي، و سنقوم بدراسة تحليلية لتطور مخزون المديونية الخارجية في الجزائر و في الأخير و بالاعتماد على المنهج القياسي سنحاول معرفة أثر المديونية الخارجية على النمو الاقتصادي في الجزائر باستخدام نموذج تصحيح الخطأ (Error Correction Model). خلصت الدراسة إلى وجود علاقة عكسية بين الدين الخارجي والنتائج المحلي في الجزائر.

الكلمات الدالة:

النمو الاقتصادي، المديونية الخارجية، خدمة الدين العام، نموذج تصحيح الخطأ.

Abstract:

The objective of this research paper is to highlight the impact of external debt on economic growth in Algeria, during the period (Q1 2000: Q4 2015), For this, it will focus, first, on some of the literature study, the theoretical framework of the impact of the external debt on economic growth, and we will try to analyze the evolution of the stock of external debt in Algeria. Finally, we will try to determine the effect of external debt on economic growth in Algeria using the error correction model.

(*) المؤلف المرسل العازم عيساني : Aissani.laremkesbia@gmail.com

**Key Words:**

Economic growth, external debt, public debt service, error correction model.

اختلفت آراء الباحثين بين مؤيدين و معارضين حول الأثر الإيجابي للدين العام على النمو الاقتصادي، بحيث عارضت المدرسة الكلاسيكية فكرة الاستدانة، فهي ترى أن المديونية لها أثر سالب على النمو الاقتصادي و تعتبرها مصدر استثنائي و ليس أساسي، فمثلا يرى فريدمان أن التنمية لا تحقق بالحصول على القروض و إنما تتحقق بحرية التجارة و الديمقراطية و الرأسمالية. لكن المدرسة الكينزية ترى أن القرض الخارجي أحد أهم وسائل تدفق رؤوس الأموال الأجنبية إلى داخل البلد التي تؤثر إيجابيا على النمو الاقتصادي و أهم مصدر من مصادر الإيرادات، حيث أيد كينز فكرة تحقيق عجز في الميزانية و سد هذا العجز بالمديونية. إلا أنه في الغالب أصبحت المديونية الخارجية من أبرز المشاكل التي تعاني منها الكثير من الدول النامية على غرار الجزائر، فعادة ما يكون اللجوء للاستدانة من جهات خارجية التي تتمتع بفوائض رأسمالية، له نتائج عكسية و لا يحقق الأهداف المرجوة للنمو الاقتصادي، حيث كان هذا الأخير من أهم المبررات الرئيسية للتوجه نحو الإقراض الخارجي. إلا أن الواقع أثبت أن هذه الدول شهدت زيادة في أعباء الدين العام، استنزاف في مدخراتها المحلية و انخفاض في استثماراتها. من خلال ما سبق، قمنا بطرح الإشكالية التالية: " ما هو أثر المديونية الخارجية العامة على النمو الاقتصادي في الجزائر؟ "

فرضية الدراسة

هناك تأثير ذو دلالة إحصائية للدين العام على معدلات النمو الاقتصادي في الجزائر.

أهداف الدراسة

تهدف هذه الدراسة إلى معرفة مدى إسهام المديونية الخارجية في دفع عجلة النمو الاقتصادي في الجزائر.

منهج الدراسة

من خلال هذا البحث سنحاول التطرق إلى أهم الدراسات السابقة، الأعباء و الآثار المتعلقة بالمديونية و القيام بدراسة تحليلية للمديونية الخارجية و بعض مؤشراتنا، و في الأخير سنقوم بدراسة قياسية لمعرفة أثر الدين العام الخارجي على المعدلات النمو الاقتصادي.

الدراسات السابقة

دراسة يالجن فاتح سليمان (2013)¹ بعنوان: " آفاق النمو الاقتصادي في الدول النامية في الديون الخارجية -دراسة تحليلية لعينة من دول جنوب شرق آسيا- "، تبنت الدراسة العلاقة بين



النمو الاقتصادي و المديونية الخارجية لأربع دول جنوب شرق آسيا، و ذلك باستخدام السلسلة الزمنية 1990-2008 لتقدير معادلة الانحدار البسيط الخاصة بالعلاقة بين الناتج المحلي الإجمالي و الدين الخارجي لكل دولة. توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج، من بينها و جود علاقة موجبة بين الناتج المحلي الخام و الدين العام الخارجي لدول ماليزيا، اندونيسيا و الفلبين، غير أن هذه العلاقة كانت غير واضحة و غير معنوية في تايلندا.

- دراسة سمير عبد الحفيظ (2014)² بعنوان: " *Dette extérieure et croissance économique en Tunisie* "، بحيث اختبر الباحث أثر المديونية الخارجية على النمو الاقتصادي في تونس خلال الفترة 1970-2010، و ذلك باستخدام نموذج ARDL. توصل الباحث إلى أن الدين العام الخارجي له أثر سالب على المدى الطويل و القصير.

- دراسة رضي محمد العضاية، حسن عبدالرحمن العمرو و حذيفة سميح القرالة (2015)³ بعنوان: " *هيكل الدين العام في الأردن وتأثيره على النمو الاقتصادي (1980-2012)* ". هدفت الدراسة إلى دراسة هيكل الدين العام في الأردن، وتأثيره على النمو الاقتصادي خلال الفترة 1980-2012، و من أجل ذلك تم الاعتماد على الأساليب الإحصائية التالية: منهجية التكامل المشترك لجوهانسون و نموذج تصحيح الخطأ. أظهرت نتائج اختبار التكامل المشترك وجود متجه تكاملي وحيد يصف سلوك المتغيرات على الأجل الطويل، و من خلال نموذج تصحيح الخطأ تبين أن حوالي 9% من الانحرافات في المتغير التابع سيتم تصحيحها سنويا، كما تبين وجود علاقة سببية باتجاه واحد من المتغيرات المستقلة (نسبة الدين الداخلي و الخارجي للناتج المحلي الخام) باتجاه المتغير التابع (الناتج المحلي الخام) و بالاعتماد على قيم المعلمات في المعادلات تبين أن القروض الخارجية لها تأثير سلبي على النمو الاقتصادي، و بالمقابل كان تأثير الدين الداخلي ايجابيا على الناتج المحلي الإجمالي.

- دراسة سمير مصطفى أبو مدلة و محمد أكرم شاهين (2016)⁴ بعنوان: " *أثر الديون الخارجية على النمو الاقتصادي - حالة بعض الدول العربية المقترضة 2000-2013* "، هدفت الدراسة إلى تحليل أثر الديون الخارجية على النمو الاقتصادي لبعض الدول العربية المقترضة، و ذلك من خلال البحث في تطور تاريخ الديون الخارجية للدول العربية المقترضة وأسبابها في الفترة المعتمدة و بيان طاقتها على خدمة تكاليف دينها الخارجي، كما هدفت إلى توضيح الارتباط بين المديونية ومعدلات النمو الاقتصادي من خلال استخدام المنهج الوصفي و القياسي. خلصت الدراسة إلى وجود علاقة عكسية بين الدين الخارجي و الناتج المحلي لدول الحالة.



- دراسة Victor Ushahemba Ijirshar (2016)⁵ بعنوان: " *The Relationship between External Debt and Economic Growth in Nigeria* "، تناولت هذه الدراسة العلاقة بين الدين الخارجي والنمو الاقتصادي في نيجيريا خلال الفترة 1981-2014. لذلك استخدم الباحث الأدوات القياسية، بحيث أظهرت نتائج الدراسة علاقة ذات دلالة إحصائية بين الدين الخارجي والنمو الاقتصادي في نيجيريا، حيث أثرت الديون الخارجية إيجابيا في حين أن خدمة الدين الخارجي أثرت سلبا على معدل النمو السنوي للاقتصاد النيجيري على المدى الطويل وعلى المدى القصير.
- دراسة تامر علي النويران و حمود حميدي بني خالد (2017)⁶ بعنوان: " *أثر المديونية الخارجية على النمو الاقتصادي في الأردن: دراسة قياسية تحليلية للفترة 1991-2015* "، هدفت الدراسة إلى فحص العلاقة بين المديونية الخارجية و النمو الاقتصادي في الأردن، حيث قام الباحثان بدراسة أثر نسبة الدين الخارجي على النمو السنوي في متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي للفترة الممتدة ما بين سنة 1991-2015. خلصت الدراسة إلى انعدام الأثر ذي دلالة إحصائية للمديونية الخارجية على النمو الاقتصادي.
- دراسة سامي الخاروسي (2018)⁷ بعنوان " *External Debt and Economic Growth: The Case of Emerging Economy* "، تناولت هذه الدراسة العلاقة بين الدين الخارجي الحكومي والنمو الاقتصادي للفترة ما بين 1990-2015 في سلطنة عمان. استخدم الباحث نموذج ARDL لمعرفة طبيعة الدينامكية قصيرة و طويلة الأجل للدين الخارجي على النمو الاقتصادي، بحيث كشفت الدراسة عن وجود أثر سلبي للدين الخارجي على معدلات النمو الاقتصادي.

1. الأعباء الناشئة عن التمويل الخارجي

يجب على الدول المدينة قبل اتخاذ القرارات الخاصة بعقد القروض، أن تدرس بدقة الأعباء التي ستنشأ عنها، والمتمثلة في الأقساط المدفوعة على القرض و متفق عليها في العقد بين الطرفين (الدائن والمدين)، حيث تتفاوت القروض الخارجية في مدى عبء هذه المدفوعات طبقا لنوعية القروض المتعاقد عليها ومنه يمكن أن نفرق بين نوعين من القروض، بحيث مهما يكن نوع القروض الممنوحة فالدولة المدينة مطالبة بتسديد التزاماتها. ولتتمكن من ذلك ينبغي وجود رصيد من العملة الصعبة يكفي لتسديد ما عليها من التزامات تجاه الدول الدائنة لها. ولهذا يجب أن تلعب سياسة الاقتراض الخارجي دورا هاما في تحقيق هذا الفائض، ويمكن أن يتم ذلك من خلال ترشيد زيادة الصادرات و التقليل من الواردات خاصة الاستهلاكية منها.⁸



تتأثر الأعباء المترتبة عن المديونية الخارجية بأسعار الفائدة المستحقة، فكلما ارتفعت أسعار الفائدة المستحقة على الديون الخارجية كلما أدى ذلك في زيادة أعباء هذه الديون. بالإضافة إلى ذلك فهي تتأثر بنوع العملة المستخدمة في الوفاء بالالتزامات المتعلقة الدين الخارجي، فعند القيام بالتسديد بالعملة الأجنبية فهذا سيؤدي إلى استنزاف موارد الدولة من العملة الأجنبية مما يوقع عبئاً ثقيلاً على ميزان المدفوعات.

2. الآثار المترتبة عن المديونية الخارجية

إن الآثار المختلفة التي تحدثها الديون الخارجية، تتفاوت من دولة إلى أخرى، نظراً للتفاوت القائم بين الدول من حيث حجم الديون نفسها ودرجة تنوعها، شروطها، اختلاف الهياكل الاقتصادية في هذه البلدان وكيفية استخدام هذه الديون في بناء الطاقات الإنتاجية ودفع عجلة النمو الاقتصادي لهذه البلدان. سنقوم بذكر بعض القنوات التي تنتقل من خلالها الآثار المترتبة عن المديونية الخارجية إلى النمو الاقتصادي، والتي تتمثل في مايلي:

- أثر المديونية الخارجية على الاستثمار: الهدف الأساسي من الاقتراض الخارجي هو تمويل الاستثمارات الإنتاجية التي تتطلبها عملية التنمية في البلدان المدينة. لكي يكون استخدام الاقتراض الخارجي في تمويل الاستثمارات له أثر موجب، يجب أن تكون المشاريع الاستثمارية قادرة على سداد أعباء الديون الخارجية و ذلك لضمان عدم ظهور مصاعب في خدمة الديون. و من أجل تحقيق هذه الأخيرة، فذلك يتطلب أن تكون المشاريع الاستثمارية منتجة و سليمة من الناحية الاقتصادية، و تحقق عوائد أكبر من معدلات الفائدة المستحقة على الديون الممولة لهذه المشاريع، هذا من جهة و من جهة أخرى، يجب أن يكون التمويل وشروطه ملائماً⁹.

كما قد يؤثر الإفراط في الدين العام على النمو الاقتصادي، و ذلك بسبب تأثيره على خيارات و قرارات المستثمرين الخواص، حيث يتسبب هذا الإفراط في زيادة شعور المستثمرين بعدم اليقين من الإجراءات التي تتخذها الحكومة للوفاء بالتزاماتها المرهقة، مما يزيد قلقهم من إمكانية الحكومة للجوء إلى تمويل التزاماتها عن طريق اتخاذ قرارات تشويهية كزيادة العروض النقدي. و في هذه الحالة يفضل المستثمرين خيار عدم المجازفة و يقررون استثمار أموالهم في مشاريع سريعة العائد و ليس في مشاريع داعمة للنمو الاقتصادي¹⁰؛

- أثر المديونية الخارجية على رصيد الميزانية: تشير النظرية الاقتصادية إلى أنه قد تؤدي المديونية بسبب زيادة خدمة الدين إلى تغيير عناصر الإنفاق و تقليص الموارد المتاحة، و بالتالي زيادة عجز الميزانية، و من ثم تقليص مدخراته العامة، و هو ما قد يؤدي إلى رفع



معدلات الفائدة أو إزاحة الائتمان متاح للاستثمار الخاص، الأمر الذي يؤدي بدوره إلى إضعاف النمو الاقتصادي؛¹¹

أثر المديونية الخارجية على الادخار: إن ضعف معدل الادخار المحلي في البلدان المدينة يؤدي إلى عدم تمكن القطاع العام والقطاع الخاص معا من بناء وتنفيذ المشروعات التنموية الجديدة. يسبب الإفراط في الاعتماد على التمويل الخارجي في حصول تراخي معتبر في تعبئة الادخار المحلي من جهة، وتشجيع الاستهلاك الكمالي من جهة ثانية، فتقل حجم الديون الخارجية على كاهل الدول المدينة وما نتج عنها من أعباء متزايدة لن تترك الفرصة أمام هذه الدول لتخصيص نسب من دخلها، أو من الزيادة التي تحدث في هذا الدخل لرفع معدل الادخار القومي فيها و بالتالي انخفاض حجم المدخرات المحلية المطلوبة لتمويل عملية التنمية الاقتصادية؛¹²

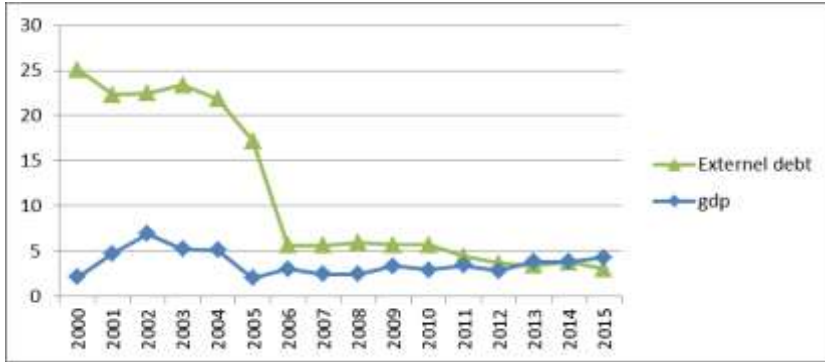
أثر المديونية الخارجية على التضخم: هناك علاقة قوية وطردية بين ارتفاع حجم الديون الخارجية وتفاقم أعبائها من جهة و ارتفاع نسب التضخم في البلدان المدينة من جهة أخرى. إن انسياب القروض الخارجية وزيادة عرض النقود في الاقتصاد الوطني لتمويل مشروعات البنية التحتية والمشروعات الإنتاجية التي تتسم بطول فترة الإنشاء، سيولد نوعاً من الضغوط على الأسعار ويجرها نحو الارتفاع بسبب زيادة كتلة النقود بقدر غير متناسب مقابل المعروض من السلع والخدمات، كما أن تزايد أعباء الديون الخارجية يؤدي إلى تخصيص مبالغ كبيرة من النقد الأجنبي المتحصل عليه من الصادرات لسداد أعباء الديون. فإذا كانت صادرات البلد المدين من النوع الذي يستهلك محلياً، فإن تزايد أعباء الديون قد يجبر الدولة على زيادة التصدير، وهذا ما يؤدي إلى انخفاض المعروض من هذه السلع المحلية، وبالتالي ارتفاع أسعارها. بالإضافة إلى ذلك تعتبر قروض الصادرات أو تسهيلات الموردين من أكثر القروض الخارجية كلفة وأكثرها تأثيراً في ارتفاع معدلات التضخم في الداخل، بسبب مغالاة الجهات المقرضة في فرض أسعار احتكارية للسلع الموردة المتعلقة بالقروض. فهذا يؤدي إلى انخفاض المداخيل خلال فترة التضخم، مما يؤدي إلى زيادة الميل الحدي للاستهلاك على حساب الادخار، وهذا ما يؤثر على الاستثمار والنمو الاقتصادي.¹³

3. دراسة تحليلية للمديونية الخارجية في الجزائر

من خلال الشكل أدناه نلاحظ تحسنا ملحوظا في الوضعية المالية الخارجية للجزائر، حيث انتقلت المديونية الخارجية من 25.09 مليار دولار سنة 2000 إلى 17.19 مليار دولار سنة 2005، و الارتفاع الطفيف بين سنة 2001-2002 و 2002-2003 يرجع إلى تراجع قيمة الدولار أمام

الأورو (20%)، و كذلك تعبئة المؤسسات الأجنبية قروضاً غير مؤمنة من طرف الدولة¹⁴. ثم استمر الانخفاض في المديونية الخارجية، حيث انتقلت إلى 3.02 مليار دولار سنة 2015، وقد ساهم في هذا الانخفاض تحويل بعض الدول (فرنسا، إسبانيا وإيطاليا) لجزء من ديونها إلى استثمارات مباشرة بالجزائر، إضافة إلى توظيف الدولة البترودولار في التسديد المسبق في ديونها الخارجية¹⁵، و بفضل المبالغ هامة التي تم تخصيصها من صندوق ضبط الإيرادات في تسديد الدين العام. بالإضافة إلى ذلك توقيع الحكومة على مذكرة بين الجزائر و روسيا سنة 2006 حول إلغاء الديون الروسية و المقدرة بحوالي 4.7 مليار دولار، و في المقابل التزمت الجزائر بشراء سلع و خدمات من روسيا تعادل مبلغ الدين¹⁶.

الجدول رقم 01: تطور مخزون الدين الخارجي خلال الفترة (2000-2015)



المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على تقارير بنك الجزائر و المديرية العامة للخزينة DGT و www.banquemonddiale.org.

الجدول رقم 02: تطور مؤشرات الدين العام الخارجي خلال الفترة (2000-2015)

السنة	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007
نسبة الاحتياطات الدولية إلى إجمالي الديون الخارجية	53,21	1	4	3	74	6	2	19
نسبة الديون	48,92	42,8	42,23	36,35	27,4	17,33	5,25	4,61



		3			1			
الخارجية إلى الناتج الداخلي الإجمالي (%)								
نسبة الديون الخارجية إلى إجمالي الصادرات (%)	108,8 (4	111, 06	111,4 1	89,96	63,8 6	34	9,9	9,14
نسبة خدمة الدين إلى PIB (%)	8,59	8,25	7,65	6,58	7,02	6,1	11,95	1,03
نسبة خدمة الدين إلى إجمالي الصادرات (%)	19,44	21,8	20,69	16,6	16,8	11,91	22,48	2,04
السنة	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015
نسبة الاحتياجات الدولية إلى إجمالي الديون الخارجية	2370, 95	2090 ,2	2347, 85	3155, 48	3636 ,7	3840, 12	3375, 12	3219, 92
نسبة الديون الخارجية إلى الناتج الداخلي الإجمالي (%)	3,68	5,46	4,51	3,06	2,67	2,55	2,64	2,88
نسبة الديون الخارجية إلى إجمالي الصادرات (%)	7,21	14,0 4	11,14	7,5	6,97	7,27	8,29	11,71
نسبة خدمة الدين إلى PIB	0,74	0,78	0,42	0,32	0,42	0,26	0,14	0,43



(%)									
نسبة خدمة الدين إجمالي الصادرات (%)									
(1,44	2	1,04	0,79	1,09	0,75	0,44	1,73	

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على [www.banquemoniale.org](http://banquemoniale.org.www)

كما نلاحظ التحسن الحاصل في مؤشرات الدين العام الخارجي و هذا ما يعكس قدرة الدولة على تسديد ديونها و قدرتها على تحمل عبئ الدين العام، حيث تراجعت نسب الدين الخارجي لمجموع الصادرات من 108.84% سنة 2000 إلى 7.21% سنة 2008، لكن بعدها عاودت الارتفاع سنة 2009 (14.04%) و ذلك نتيجة تراجع صادرات المحروقات خلال هذه السنة، إلا أنها عاودت التراجع خلال معظم السنوات الباقية، بحيث يرجع هذا التحسن إلى ارتفاع أسعار المحروقات و تغيرات أسعار الدولار أمام الأورو. أما نسب الدين الخارجي إلى الناتج الداخلي الخام فقد عرفت انخفاض مستمر لتصل إلى نسبة 2.88% سنة 2015 مقابل 48.92% سنة 2000، بالإضافة لذلك نسب الاحتياطات الدولية إلى إجمالي الديون الخارجية سجلت ارتفاع متواصل خلال أغلبية الفترة الممتدة بين 2000-2015 أين وصلت إلى 3840.12% سنة 2013. كما نلاحظ الارتفاع المستمر لنسبة الاحتياطات إلى إجمالي الدين الخارجي فهذا يدل على قوة وضعية السيولة الخارجية و طاقتها على مواجهة أعبائها في الأوقات الحرجة.

من خلال تحليلنا لأهم مؤشرين لخدمة الدين العام خلال فترة 2000-2015 نلاحظ تحسن قدرة الدولة على الالتزام بتسديد خدمة دينها، حيث وصل مؤشر خدمة الدين العام لمجموع الصادرات إلى 0.44% سنة 2014، هذا راجع إلى ارتفاع الصادرات و استقرار خدمة الدين بسبب الدفع المسبق للدين الخارجي. و مؤشر الدين العام للناتج المحلي الخام إلى 0.14 سنة 2014، و هذا ما يفسر قدرة الدولة من تسديد خدمات الدين من خلال إيرادات صادراتها و الناتج المحلي الخام.

4. دراسة قياسية لأثر المديونية الخارجية على النمو الاقتصادي

من أجل تصوير العلاقة بين الدين العام الخارجي و النمو الاقتصادي لدولة الجزائر، سيتم استخدام بيانات السلاسل الزمنية للفترة الممتدة مابين [Q1:2000- Q4:2015] الخاصة بالمتغيرات التالية: الدين العام الخارجي للناتج المحلي الخام (DT) كمتغير مستقل، نسبة خدمة



الدين العام للناتج المحلي الخام (SDT) كمتغير مستقل و النمو الاقتصادي معبرا عنه بالناتج المحلي الخام (GDP) كمتغير تابع. وهذا بالاعتماد على البرنامج الإحصائي Eviews. 1-5 اختبارات الاستقرار

تم الاعتماد على اختبار ديكي- فولر من أجل اختبار استقرارية متغيرات الدراسة:

الجدول رقم (03): نتائج اختبار الاستقرارية ADF

ADF		المتغيرات
المستوي	الفروق الأولى	
-2.84	-1.97	GDP
(-3.48)	(-1.95)	
-1.952	-3.601	dt
(-3.48)	(-3.48)	
-1.54	-2.52	sdt
(-1.95)	(-1.95)	

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على برنامج Eviews 08

من خلال الجدول أعلاه يظهر لنا أن جميع السلاسل الزمنية لمتغيرات الدراسة لا تكون مستقرة إلا بعد القيام بالفروق الأولى عليها، و عليه يمكن القول أن السلاسل الزمنية متكاملة من الدرجة الأولى.

2-5 اختبار التكامل المشترك لجوهانسن (Johansen)

قبل القيام باختبار التكامل المشترك بين متغيرات الدراسة يجب أولاً تحديد عدد فترات الإبطاء الزمنية المثلى. الجدول التالي يوضح عدد فترات الإبطاء المثلى لكل من معيار (AIC)، (SC)، (LR)، (FPE) و (HQ)، و التي تتفق بأن $P=5$.

الجدول رقم (04): نتائج تحديد فترات الإبطاء المثلى

Lag	LogL	LR	FPE	AIC	SC	HQ
				7.14		
				077		
0	-197.4474	NA	0.227552	7.033243	2	7.075032



					3.19	
					728	
1	-66.86418	242.8390	0.003196	2.767164	0	2.934322
					3.34	
					184	
2	-52.79061	24.69048	0.002683	2.589144	7	2.881670
					3.85	
					178	
3	-49.13001	6.036770	0.003260	2.776492	2	3.194386
					3.30	
					366	
4	-15.31493	52.20574	0.001383	1.905787	4	2.449050
					2.56	
					217	
5	24.01133	56.57462*	0.000488*	0.841708*	2*	1.510339*
					3.10	
					592	
6	26.70820	3.595821	0.000629	1.062870	1	1.856870

المصدر: من مخرجات برنامج Eviews08

بعد تحديد عدد فترات الإبطاء و بعد معرفة أن كل المتغيرات متكاملة من نفس الدرجة، يمكن التأكد من إمكانية وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين المتغيرات باستخدام اختبار جوهانسن.

الجدول رقم (05): نتائج اختبار (JJ)

Unrestricted Cointegration Rank Test (Trace)

Hypothesized	Trace	0.05		
Eigenvalue	Statistic	Critical Value	Prob.**	
No. of CE(s)				
0.3332				
None *	47	35.86893	29.79707	0.0088



	0.1385			
At most 1	95	12.76478	15.49471	0.1237
	0.0720			
At most 2 *	27	4.260922	3.841466	0.0390
Trace test indicates 1 cointegrating eqn(s) at the 0.05 level				
* denotes rejection of the hypothesis at the 0.05 level				
**MacKinnon-Haug-Michelis (1999) p-values				
Unrestricted Cointegration Rank Test (Maximum Eigenvalue)				
Hypothesized		Max-Eigen	0.05	
	Eigenvalue			
No. of CE(s)	Statistic	Critical Value	Prob.**	
	0.3332			
None *	47	23.10415	21.13162	0.0261
	0.1385			
At most 1	95	8.503853	14.26460	0.3298
	0.0720			
At most 2 *	27	4.260922	3.841466	0.0390

Max-eigenvalue test indicates 1 cointegrating eqn(s) at the 0.05 level

* denotes rejection of the hypothesis at the 0.05 level

**MacKinnon-Haug-Michelis (1999) p-values

المصدر: من مخرجات برنامج Eviews08

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن القيم الإحصائية λ trace أكبر من القيم الحرجة عند مستوى معنوية 5% بالنسبة لاختبار Trace و بالتالي نرفض الفرضية H_0 و بالتالي نرفض الفرضية العدمية و نقبل الفرضية البديلة (H_1) التي تنص على وجود علاقة تكامل مشترك ، كما يشير اختبار Maximum Eigenvalue على وجود علاقة تكامل مشترك، حيث أن القيم الإحصائية J_{max} أكبر من القيم الحرجة عند مستوى معنوية 5%، و هذا يعني أن هناك علاقة طويلة الأجل بين بين متغيرات الدراسة.

3-5 تقدير نموذج تصحيح الخطأ (Error Correction Model)



من أجل تقدير النموذج ECM الظاهرة نتائجه في الجدول رقم 04، قمنا أولاً بتقدير العلاقة بين متغيرات الدراسة في المستوى باستعمال طريقة OLS، و ذلك من أجل التأكد أن بواقي النموذج الناتجة عن هذه العلاقة المقدرة مستقرة في المستوى، كما تم استخدام السلاسل الزمنية في الفروق الأولى و البواقي مبطنة سنة.

الجدول رقم (06): نتائج تقدير نموذج (ECM)

Dependent Variable: DLGDP

Method: Least Squares

Date: 06/06/18 Time: 03:03

Sample (adjusted): 2000Q3 2015Q4

Included observations: 59 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	0.021228	0.004018	5.283017	0.0000
DLDT	-0.010155	0.038138	-0.266275	791000.
DLSDT	0.005866	0.016096	0.364425	716900.
U(-1)	0.000183	4.23E-05	4.330821	0.0001
R-squared	6633640.	Mean dependent var		0.021061
Adjusted R-squared	2631830.	S.D. dependent var		0.028559
S.E. of regression	0.025120	Akaike info criterion		-4.464906
Sum squared resid	0.034706	Schwarz criterion		-4.324056
Log likelihood	135.7147	Hannan-Quinn criter.		-4.409924
F-statistic	6.655412	Durbin-Watson stat		1.676472
Prob(F-statistic)	0.000648			

المصدر: من مخرجات برنامج Eviews08

Estimation Equation:

$$DLGDP = C(1) + C(2)*DLDT + C(3)*DLSDT + C(4)*U(-1)$$



Substituted Coefficients:

$$DLGDP = 0.0212280269994 - 0.0101551381748 * DLDL + 0.00586561967028 * DLSDT + 0.0001833066364 * U(-1)$$

يتضح من خلال نتائج جدول اختبار تجانس بواقي النموذج ARCH باحتمال 0.138 تفوق 0.05، مما يدل على أن بواقي النموذج المقدر ذات تباين متجانس.

الجدول رقم (07): اختبار تجانس بواقي النموذج (ARCH)

Heteroskedasticity Test: ARCH

F-statistic	0.163934	Prob. F(2,52)	0.8492
Obs*R-squared	0.344612	Prob. Chi-Square(2)	0.8417

المصدر: من مخرجات برنامج Eviews08

كما يبين الجدول التالي أن النموذج مقبول و لا يعاني من مشكلة الارتباط الذاتي للبواقي (0.05 < 0.081).

الجدول رقم (08): اختبار الارتباط التسلسلي للبواقي (LM)

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:

F-statistic	2.937665	Prob. F(1,54)	0.0923
Obs*R-squared	3.044070	Prob. Chi-Square(1)	0.0810

المصدر: من مخرجات برنامج Eviews08

4-5 تحليل نتائج تقدير النموذج

من خلال النموذج المقدر، تحصلنا على النتائج التالية:

لا تقبل معاملات المتغيرات المستقلة عند مستوى 0.05، إلا أنها معنوية عند مستوى 0.1؛

- تفسر المتغيرات المستقلة 46.63% من التغيرات الحاصلة في المتغير التابع؛
 - وجود علاقة عكسية بين الناتج المحلي الخام و الدين العام الخارجي، حيث أن الزيادة في الدين العام الخارجي بوحدة واحدة سيؤدي إلى انخفاض الناتج المحلي الخام ب 0.010. فرغم الانخفاض المستمر تقريبا خلال الفترة 2000-2015 لمخزون المديونية الخارجية، و رغم التحسن الملحوظ في مؤشرات خدمة الدين العام خلال الفترة الممتدة مابين 2000-2015 مازلت المديونية الخارجية تؤثر بشكل سلبي على معدلات النمو الاقتصادي. فتخفيض التزامات خدمة الدين كان من المفروض أن يتيح للجزائر فرصة لالتقاط الأنفاس لزيادة استثماراتها العامة مما يؤثر إيجابا و بطريقة مباشرة و غير مباشرة على معدلات النمو الاقتصادي. فقد يعود الأثر السالب للدين الخارجي إلى عدم فعالية استخدام هذه الديون و تمويل مشاريع غير منتجة التي من شأنها دفع عجلة النمو الاقتصادي؛
 - تأثر خدمة الدين العام إيجابا على الناتج المحلي العام، حيث أن الزيادة في خدمة الدين العام بوحدة واحدة سيؤدي إلى الزيادة في الناتج المحلي الخام ب 0.005، و هذا عكس النظرية الاقتصادية.
 - من أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة، مايلي:
 - الانخفاض المستمر لمخزون المديونية الخارجية و التحسن الملحوظ في مؤشرات خدمة الدين العام خلال الفترة الممتدة مابين 2000-2015 يعبر على نية الجزائر في التخلي عن التبعية الخارجية و التخلي عن المديونية الخارجية لتمويل ميزانيتها؛
 - التحسن في مؤشرات الدين الخارجي خلال فترة الدراسة، يعود في الأساس إلى مساهمة صندوق ضبط الإيرادات و التحسن الذي شهده قطاع المحروقات خاصة في بداية فترة الدراسة؛
 - يؤثر الدين العام الخارجي سلبا على النمو الاقتصادي في الجزائر، فذلك يدل على سوء تسيير و استخدام القروض الخارجية، حيث تم استخدامها لسد فجوة الاستثمارية اللازمة فقط، و هذا ما يفند فرضية الدراسة. كما تعود هذه العلاقة العكسية إلى وجود فاصل زمني كبير بين المشاريع الممولة بالدين الخارجي و تحقيق معدلات نمو اقتصادي موجب.
- التوصيات**
- تعزيز الامتيازات و الحوافز لجلب الاستثمارات الأجنبية و ذلك لتخفيف اللجوء للمديونية الخارجية،



- تجنب الحكومة الإفراط في الاعتماد على موارد الصندوق لتخفيض المديونية باعتبارها أداة غير مستديمة؛
- القيام بدراسة قبلية معمقة من حيث حجم الديون، نوعها، شروطها، مبنية على معايير اقتصادية قبل اللجوء إلى القروض الخارجية، فمثلا يجب تجنب القروض الخاصة في تتسم بشروط قاسيه؛
- القيام بدراسة عميقة في كيفية تسيير و استخدام هذه القروض لدعم النمو الاقتصادي، لكي لا تكون وسيلة لتمويل الميزانية فقط، و الاستعانة في ذلك بتجارب دول أخرى مثل اليونان.

الهوامش :

يالجين فاتح سليمان، 2013، " آفاق النمو الاقتصادي في الدول النامية في الديون الخارجية -دراسة تحليلية لعينة من دول جنوب شرق آسيا-، *مجلة جامعة كركوك للعلوم الإدارية و الاقتصادية*، المجلد 03، العدد 01، ص ص: 98-125.

(2014), Dette extérieure et croissance économique en Tunisie, ²Samir Abdelhafidh *PANOECONOMICUS*, n°06, pp :669-689.

³رضي محمد العضال، حسن عبدالرحمن العمرو و حذيفة سميح القرالة، 2015، *هيكل الدين العام في الأردن وتأثيره على النمو الاقتصادي (1980-2012)*، *مجلة دراسات، المجلد 42، العدد 02، ص ص: 515-530*.

⁴سمير مصطفى أبو مدلة و محمد أكرم شاهين، 2016، أثر الديون الخارجية على النمو الاقتصادي -حالة بعض الدول العربية المقترضة 2000-2013، *مجلة الجامعة الإسلامية للدراسات الاقتصادية و الإدارية*، المجلد 24، العدد 03، ص ص: 62-83.

⁵Victor Ushahemba Ijirshar (2016), The Relationship between External Debt and Economic Growth in Nigeria, *International Journal of Economics & Management Sciences*, vol 01, n°01, pp:1-5.

⁶تامر علي النويران و حمود حميدي بني خالد، 2017، أثر المديونية الخارجية على النمو الاقتصادي في الأردن: دراسة قياسية تحليلية للفترة 1991-2015، *مجلة الاقتصاد و المالية*، المجلد 03، العدد 02، ص ص: 48-58.

(2018), External Debt and Economic Growth: The ⁷Sami Al Kharusi and Mbah Stella Ada Case of Emerging Economy, *Journal of Economic Integration*, vol 33, n°01, pp:1141-1157.

⁸مازن أحمد أبو حصيرة، 2015، الديون الخارجية وآثارها على التنمية الاقتصادية في فلسطين، مذكرة ماجستير، *الجامعة الإسلامية بغزة*، ص ص: 35-36.

⁹فضيلة جنوحات، 2006، إشكالية الديون الخارجية وآثارها على التنمية الاقتصادية في الدول العربية حالة بعض الدول المدينة، أطروحة دكتوراه، *جامعة الجزائر*، الجزائر، ص ص: 132-140.

¹⁰صندوق النقد الدولي، قضايا اقتصادية، متاح على الموقع: <http://www.imf.org/pubs>، ص ص: 02.

¹¹نفس المرجع، ص ص: 04.

¹²فضيلة جنوحات، 2006، مرجع سبق ذكره، ص ص: 147.



- ¹³ نفس المرجع، ص: 150-157.
- ¹⁴ لعاطف عبد القادر (2006)، سياسات مواجهة أزمة المديونية الخارجية في الدول النامية: دراسة حالة الجزائر 1994-2005، مذكرة ماجستير، جامعة حسينية بن بوعلي، شلف، الجزائر، ص: 155.
- ¹⁵ شيببي عبد الرحيم، القدرة على استدامة تحمل العجز الموازني و الدين العام، أطروحة دكتوراه، جامعة تلمسان، الجزائر، 2010، ص: 246.
- ¹⁶ لعاطف عبد القادر (2006)، نفس المرجع، ص: 155.
- تقارير وزارة المالية 2000 و 2006 و 2009.
- تقارير بنك الجزائر 1999 و 2005 و 2010 و 2015.
- www.banquemoniale.org.